

الاقتصاد السياسي للدولة الريعية النفطية في إفريقيا الاستوائية: دراسة حالة الغابون
The Political Economy of the Oil Rentier State of Equatorial Africa: A Case Study of Gabon

بلغيت عبد الله، باحث (*)

جامعة مستغانم، الجزائر

abdellah.belghit@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2019/11/18 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/15

ملخص:

تنتمي هذه الدراسة إلى جملة الأدبيات الأخرى التي تعالج الموضوع الاقتصادي في القارة الإفريقية التي تستمر الدراسات العالمية في وصفها من خلال الفقر والانعدام الأمن الغذائي والنزاعات والحروب الأهلية والأمية والدولة الفاشلة. إلا أن هذه الدراسة تختلف عنها في كونها تعالج موضوع توجهات الاقتصاد السياسي للحكومات في ظل الدولة الريعية النفطية في إفريقيا الاستوائية من خلال دراسة حالة الغابون التي تجمع العديد من خصائص الدولة الإفريقية الريعية المستعمرة سابقا، في محاولة لفهم التناقض ما بين وفرة الإمكانيات الإستراتيجية منها والثانوية الطبيعية وغير الطبيعية من جهة والفشل التنموي لحكومات تلك الدول من جهة أخرى على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي – الدولة الريعية - التنمية الاقتصادية – التحول الديمقراطي – الغابون.

Abstract:

This study belongs to a group of other studies dealing with the economic question on the African continent, which continues to be described by global studies on poverty, food insecurity, conflict, civil wars, illiteracy and the bankrupt state. However, this study differs from the fact that it addresses the issue of the political economy trends of governments under the African oil state through the study of Gabon, which combines many features of the former colonial African rentier state by France, in order to understand the contradiction between the availability of strategic capabilities and secondary natural resources. On the one

* بلغيت عبد الله: abdellah.belghit@univ-mosta.dz

hand, and the failure of government policies at the political and economic level, on the other hand.

key words: Political economy - rentier state - economic development - democratization - Gabon

مقدمة:

تعالج هذه الورقة البحثية العلاقة بين الاقتصاد الريعي من جهة وضعف أو قوة القدرة التوزيعية للنظام السياسي من جهة أخرى، والتي تعتبر عاملا مهما في تحقيق التنمية الشاملة والقضاء على الفقر على مستوى القارة الإفريقية بعد نهاية الظاهرة الاستعمارية في غالبية الدول الإفريقية. تشير تلك الحالات إلى العجز الكبير الذي باتت تعاني منه الدولة الريعية النفطية الإفريقية في تحسين مستويات استجابتها للانتظارات التنموية الكبيرة والمتكررة للمواطنين، والتي على رأسها الفقر والأوبئة وغياب البنية التحتية وانتشار الأمية والنزاعات الداخلية وغياب العدالة الاجتماعية المرتبطة بالتوزيع، والذي يرجع أساسا إلى المسائل الهيكلية لاقتصاديات تلك الدول من جهة والطبيعة سوسيوديمغرافية لمجتمعاتها من جهة أخرى.

الإشكالية والتساؤلات:

تدرس هذه الورقة البحثية الموضوع من خلال دراسة حالة دولة الغابون على اعتبار أنها تجمع العديد من خصائص الدولة الإفريقية الريعية المستعمرة سابقا، وهذا من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن فهم الدولة الريعية النفطية في إفريقيا؟ وكيف يؤثر الاقتصاد الريعي على القدرة التوزيعية للنظام السياسي فيها؟ وهل يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة المتعلقة بالفقر والسلم الأهلي من جهة أخرى؟

الفرضيات العلمية:

تستند هذه الدراسة إلى فرضيتين رئيسيتين:

- الفرضية الأولى: كلما ارتفعت مداخيل النفط في الدولة الريعية الإفريقية كلما توجهت الحكومات نحو الرفع من قدراتها التوزيعية لصالح بقائها في السلطة
- الفرضية الثانية: تتوجه القدرة التوزيعية للدولة الريعية الإفريقية نحو توسيع الزبونية السياسية - الاجتماعية للسلطة السياسية وليس للقضاء على الفقر والهشاشة الاجتماعية.

المنهج المستخدم:

سيتم معالجة هذا الموضوع والإجابة على تساؤلاته الرئيسية من خلال الاعتماد على منهج

دراسة الحالة الذي سيمكننا من جمع عدد كبير من المعطيات ذات الطابع السياسي والاقتصادي المتعلقة بحالة الغابون لاستغلالها في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة المعتمدة في هذه الدراسة، خاصة ما تعلق بالاقتصاد الريعي من جهة والقدرة التوزيعية للنظام السياسي من جهة أخرى. كما سوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي بغية تتبع تطور المسار السياسي والاقتصادي للحلة محل الدراسة دولة الغابون، ما سيمكننا من استخلاص الثابت والمتغير في حالة الغابون وحدود تأثيرات الاقتصاد الريعي النفطي على القدرة التوزيعية للنظام السياسي وعدالتها ونجاحاتها في القضاء على الفقر والهميش والإقصاء والهشاشة الاجتماعية.

عناصر الدراسة وتقسيماتها:

سوف يتم معالجة الموضوع من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث

المطلب الأول: مفهوم الربيع والاقتصاد الريعي

المطلب الثاني: مفهوم الدولة الريعية و الاقتصاد السياسي للدولة الريعية الإفريقية

المطلب الثالث: القدرة التوزيعية للنظام السياسي وعدالة التوزيع

المبحث الثاني: دراسة أنموذج دولة الغابون

المطلب الأول: المرحلة الأولى: 1967-1990

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: 1990-2009

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: ما بعد 1990

خاتمة واستنتاجات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث

تعتمد هذه الورقة البحثية على مفهومين رئيسين لفهم الموضوع، هما الدولة الريعية (الاقتصاد الريعي) من جهة والقدرة التوزيعية للنظام السياسي من جهة أخرى. حيث سيؤدي توضيح العلاقة بينهما على مستوى الدولة الإفريقية الاستوائية إلى فهم عميق لطبيعة النظام الاقتصادي لتلك الدول بعد استقلالها، ومنه إلى فهم أسباب عجز تلك المنظمة الاقتصادية والسياسية في الاستجابة لانتظارات الساكنة الوطنية والمحلية.

المطلب الأول: الدولة الريعية:

تعتبر الوظيفة الاقتصادية احد ابرز وظائف الدولة (القومية) الحديثة في الفكر السياسي والاقتصادي، والتي تعني قيام الدولة بتنظيم الحياة الاقتصادية بجميع جوانبها المتعلقة أساسا بعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وتتضمن قيام الدولة بعملية التخصيص الأمثل والتوزيع

العادل ومراقبة الاستقرار الكلي والنهوض التنموي.¹ وفي هذا السياق اتخذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أكثر من شكل على ضوء عدة عوامل ترتبط أساسا بتشكيل الدولة القومية في حد ذاتها من جهة وطبيعة النظام الرأسمالي المنتشر من جهة أخرى. حيث تباينت وظيفة الدولة في مراحل تطورها من التدخل الكبير إلى التدخل الجزئي.

لقد امتد تأثير الدولة الحديثة في أوروبا منذ نهاية القرن الخامس عشر وإلى غاية القرن الثامن عشر إلى حدود مرافقة الانتقال من النظم الاقتصادية الإقطاعية إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية من خلال توحيد البلاد وخلق السوق الوطنية وخلق شروط التراكم الرأسمالي وتنظيم التبادلات التجارية الخارجية. إلا أن درجة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي مثلت موضوع لنقاشات حادة على مستوى الفكر الاقتصادي، حيث ارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بمدى ودرجة الأزمة التي عاشها النظام الرأسمالي في كل مرحلة. فكلما كان المجموعة الرأسمالية في الدولة تعاني من حالة عدم الاستقرار دعي الفكر الاقتصادي الليبرالي إلى تدخل الدولة بشكل أكبر، وكلما تمتع النظام الرأسمالي بالاستقرار إلى المستوى النقدي والتجاري كلما رفض الفكر الاقتصادي الليبرالي تدخل الدولة. وفي هذا السياق تباين تدخل الدولة ما بين الدولة غير الحارسة التي تعمل على تقليص الإنفاق العمومي وتحجيم دور القطاع العام، إلى دولة حارسة تعمل أساسا على تنظيم النقد وتوفير السيولة الكافية لحركة النشاط الاقتصادي.²

أما على مستوى الدول المتخلفة في إفريقيا فالأمر مختلف إلى حد كبير، حيث إن البناء الاقتصادي والاجتماعي ومنه السياسي كان مرتبطا بشكل كبير بالظاهرة الاستعمارية حيث حول المستعمر تلك الدول قبل استقلالها وبعده إلى مصدر يؤمن اقتصاده بالموارد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة وتحويلها إلى سوق لمنتجاته في إطار علاقات تبادل تجارية ونقدية غير متكافئة. لقد نتج عن ذلك تدخل الدولة المستقلة حديثا إلى شكل الدولة المتدخلة بالشكل الكامل تقريبا بسبب هشاشة أسواقها وخلوها من تراكم لرأس المال وتمتعها بريوع ضخمة، ففضلت في أغلبها الحلول السريعة المعتمدة على الربح الخارجي للاستجابة على أسئلة التنمية التي تعددت وكثرت بعد نيل تلك الدول لاستقلالها السياسي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.³

أدت تلك الأسباب المذكورة آنفا بالسلطات العمومية للدولة الإفريقية المستقلة حديثا إلى الاستنجد بالخبرات الإدارية والتقنية للدول الغربية الرأسمالية لاستخراج وتسويق وإدارة ريوها. لقد ارتبط ذلك بقوة بعملية البترلة التي عرفتها النظم الاقتصادية للدول الإفريقية جنوب الصحراء بعد استقلالها وبعض الصناعات المنجمية الأخرى، وأصبح لذلك اثر كبير على طبيعة النظم السياسية في تلك الدول والتي أصبحت نظما شمولية أو سلطوية ترتبط بزبائنية داخلية تمارس

سلطتها وتحافظ عليها من خلال ضمان استمرار تدفق الربح الخارجي، وترتبط بالإطراف الخارجية التي تضمن لها تدفق الموارد الأولية الضرورية لاقتصادياتها من جهة أخرى بغض النظر عن الطبيعة الديمقراطية لتلك الدول من عدمها.

على ضوء هذه المقارنات والصوررة التاريخية لتلك الأنظمة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والأخرى المتخلفة والأسئلة المرتبطة بكل تلك التجارب توجهت الكتابات الاقتصادية والتقارير الدولية إلى تقديم تعريفات متعددة للدولة الربعية وطرحت مجموعة كبيرة من الأسئلة ضمن حقل ما يسمى نظرية الربح، والتي أبرزها: ما هو مفهوم الربح؟ هل للدولة الربعية والاقتصاد الربعي مفهوم واحد؟ هل كل دولة نفطية هي بالضرورة دولة ربعية؟ هل يمكن أن تتحول الدولة من الدولة الربعية إلى دولة اللاربية؟ ما هو مفهوم الدولة شبه ربعية؟

يقصد بالربح الخارجي في الفكر الاقتصادي " الدخل الدوري الناتج عن مورد طبيعي (النفط، الغاز، المعادن..) أو موقع جغرافي أو استراتيجي (وفق المفهوم الأمي) بسبب خصائصه الفنية وهو غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة"⁴، حيث يقصد بالعمل تصنيع أو تجارة أو تقديم خدمة. ومنه يكون الاقتصاد ربيعا عندما " يكون جزء كبير من الدخل والناتج المحلي الإجمالي مصدره ربح خارجي ناتج عن تصدير مورد طبيعي مقابل عائدات مالية معتبرة"، بحيث ينتج عن ذلك نظاما اقتصاديا رخوا يعتمد بشكل شبه كامل على المبادلات التجارية والاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى إيجاد المجتمع الاستهلاكي. لقد تم تحديد خصائص الاقتصاد الربعي أساسا في النقاط التالية:

- وجود فرق كبير بين تكلفة استغلال الربح (المورد الطبيعي/ الاستراتيجي) وبين بيعه إلى الأطراف الخارجية
 - أن تشكل المداخل المترتبة على الربح الخارجي ما نسبته 40% فما فوق من الناتج المحلي.
 - الاعتماد المفرط على مداخل الربح الخارجي في تكوين الموازنة العامة للدولة
 - الاعتماد على الاستيراد بشكل مفرط
 - غياب الروابط الإنتاجية
 - الانحياز المفرط للصناعات الثقيلة وأسمال المكثف
 - عدم الاهتمام بالصناعات التحويلية والزراعية وإعطاء أفضلية للاستيراد على حساب الاستثمار الخاص والعمومي.
 - هيمنة الدولة على عائدات الربح الخارجي والتصرف فيها.⁵
- لقد أثيرت في مناسبات عديدة مسألة الفرق بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية Rentierial state؟ وهل كل اقتصاد ربيعي يؤدي إلى دولة ربعية؟

ساهمت كتابات الباحث الإيراني حسين مهداوي كثيرا في الاقتراب من مفهوم الدولة الريعية وتحديده، حيث اعتبر أن الدولة الريعية هي حالة خاصة من الاقتصاد الريعي يشكل فيها الربح الخارجي نسبة كبيرة من الدخل وتشتغل نسبة قليلة من السكان في توليد ذلك الربح وتؤؤل عائداته للحكومة التي تعمل على توزيعه وإنفاقه على مكونات المجتمع وقطاعاته. ولقد قدم مهداوي واقتصاديون آخرون مؤشرات لفهم ظاهرة الدولة الريعية والتفريق بينها وبين مفهوم الاقتصاد الريعي نذكر منها ما يلي:

- ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي دون الحاجة إلى فرض الضرائب
 - مساهمة عدد محدود من السكان في تحصيل الربح
 - ضعف هياكل الإنتاج عامة والميل نحو الاستيراد
 - سيطرت الحكومة على توزيع عائدات الربح الخارجي بالشكل التفاضلي في غالبية الأحيان.⁶
- بالرغم من أن كتابات حسين مهداوي كانت تعبر عن اهتمامه بالحالة الإيرانية، إلا أن مفهوم الدولة الريعية - النفطية خاصة - انتشر المفهوم ليشمل دول الخليج العربي وبعض الدول الإفريقية الغنية بالنفط، حيث استطاع مفهوم الدولة الريعية النفطية تفسير المنظومة السياسية والاقتصادية في تلك الحالات، نظرا لتشابهها الشديد واشتراكها واحتوائها لتلك المؤشرات المذكورة آنفا.

المطلب الثاني: القدرة التوزيعية وعدالة التوزيع

تعتبر إسهامات غابريال الموند رائدة في فهم النظم السياسية المقارنة من خلال إشارته وتركيزه على قدرات ووظائف النظام السياسي. لقد عبر الموند عن أهمية تلك القدرات التي ينبغي أن يتمتع بها النظام السياسي لتحقيق استقراره وتطوره ويمكنه من الاستجابة لمدخلات وانتظارات المجتمع. يقصد الموند بالقدرة التوزيعية: " أنها عملية التخصيص السلطوي للقيم المادية وغير المادية التي يتولاها النظام السياسي الذي يعمل على توزيع المنافع والثروات والخدمات والوظائف والتعليم والصحة والأمن على كافة مكونات وإفراد المجتمع بشكل عادل". ولقد ربط ذلك بقدرات أخرى هي لقدرة الاستخراجية والتنظيمية والرمزية والاستجابية.⁷

اعتبر الموند أن القدرة التوزيعية التي تمكن للنظام السياسي استقراره وتطوره هي تلك التي تكون لها علاقة مباشرة بالحاجات المعبر عنها من طرف المجتمع بكل مكوناته، كما تقاس فعالية القدرة التوزيعية بمدى عدالة التوزيع والتي تعني: قدرة الوظيفة التوزيعية على الانتشار الجغرافي على كامل الإقليم الوطني وشمولها على كافة المكونات السوسولوجية الديمغرافية والاقتصادية

للمجتمع، لأنه يتعين على النظام السياسي اتخاذ كافة التدابير والسياسات الاجتماعية التي من شأنها تحقيق النسبة العالية والضرورية من العدالة في التوزيع بما يمكنه من القضاء على العنف السياسي، الفقر وغيرها من المظاهر الاجتماعية السلبية. كما عالج الموند موضوعا هو في غاية الأهمية عند حديثه عن القدرة التوزيعية للنظام السياسي ويتعلق الأمر بعلاقتها بالمكونات العقائدية للمجتمع وتصوراتته حول الأداء الحكومي وأهدافه.⁸

وفي هذا السياق اختلف المفكرون الاقتصاديون والباحثون في حقل الاقتصاد السياسي في نظرتهم لموضوع السياسات العامة الاجتماعية في الأنظمة السياسية المقارنة، خاصة بين الفكر الليبرالي الذي يولي الأهمية القصوى لمبدأي الحرية والتداول السلمي على السلطة ولو كان ذلك على حساب مبدأ العدالة الاجتماعية، وبين الفكر الماركسي الاشتراكي الذي يقدم مبدأ العدالة الاجتماعية وتداول الثروة بين جميع أفراد المجتمع ولو على حساب حرياتهم التي يمكن للحكومات أن تنتقص منها مقابل تحقيقها المساواة الاجتماعية وفق مفهوم العدالة. وقد انسحبت تلك النقاشات الفكرية التي سادت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى سياسات الدول وبرامجها الحكومية، والتي اختلفت تبعا للاختلاف في انتمائية الدولة إلى النموذج الليبرالي أو النموذج الاشتراكي الشيوعي. إلا انه وبداية من الثمانينات من القرن العشرين فرض البنك الدولي على الدول النامية خاصة، إصلاحات هيكلية بغية تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي بالاعتماد على آلية السوق الحر والخصوصية مركزا في ذلك على التوازنات المالية الكلية لموازنة الدولة دون النظر إلى ما يحدث في الأسر والإفراد. إلا انه ومنذ سنة 2006 قدم البنك الدولي نظرة مغايرة لقناعاته الأولى في تقريره المعنون " الإنصاف والتنمية" والتي بدا فيها انه يدعوا الدول إلى التدخل أكثر في المجال الاقتصادي والتمكن من أداء دور الضابط لمخرجات السوق خاصة عند لحظة توزيع الدخل على أفراد المجتمع. مما جعل أغلبية الدول التي عرفت تحولا ديمقراطيا في بداية التسعينيات من القرن العشرين تتجه بحذر نحو الاقتصاد الليبرالي، بحيث احتفظت الدول على حقها في التدخل في الشأن الاقتصادي والاجتماعي من اجل ضبط المجالين، بما يحقق العدالة الاجتماعية وفق سياسات عمومية توزيعية أكثر عدالة، والتي اعتبرتها أغلبية الدول المتحولة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق قيمة في غاية الأهمية لبقاء واستمرار الاستقرار الاجتماعي والسياسي.⁹

عند دراستهم للارتباطات بين المفهومين: الاقتصاد الريعي من جهة والقدرة التوزيعية للنظام السياسي من جهة أخرى، أشار الباحثون في حقل الاقتصاد السياسي إلى الانعكاسات السلبية للاقتصاد الريعي على مجمل أداء النظام السياسي ووظائفه خاصة ما تعلق بالوظيفة التوزيعية. تشير مجمل الدراسات في هذا السياق إلى صحة الفرضية القائلة أن الاقتصاد الريعي في إطار الدولة

الريعية النفطية لا يمكنه إلا أن يكون ضمن نظام سياسي مغلق (شمولي أو تسلطي) تتضخم فيه أجهزة الدولة المركزية وارتفاع مستويات الفساد داخليا ويعاني من التبعية المفرطة للخارج، حيث غالبا ما لا تستمد الحكومات شرعيتها من خلال الانتخابات، فهي تصل إلى السلطة وتمارسها من خلال سيطرتها على عائدات الربح، التي تعمل على توزيعه على مكونات المجتمع وإفراده وفق معيار الولاء للحكومة وخياراتها.¹⁰ خاصة وإنما لا تعتمد بشكل كبير على الضرائب التي يدفعها المواطنين. تشير تلك الدراسات كذلك إلى اعتماد الحكومات في ظل الدولة الريعية النفطية على النموذج الزبائني، وفيه تعمل الحكومة على بناء شبكة وطنية مترابطة من المصالح بين المجموعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموالية للحكومة وخياراتها يحافظ فيها كل طرف على الآخر مما يثبت تلك الحكومات في السلطة دون ما حاجتها للانتخابات بالمفهوم الديمقراطي.¹¹ وعلى المستوى الاقتصادي فإن أغلب حالات الدولة الريعية النفطية عرفت النظام الاشتراكي قبل سنوات التسعينيات ثم انتقلت إلى ما بات يعرف بنظام رأسمالية الدولة، حيث تسيطر الحكومات المركزية على المؤسسات العمومية الكبرى المنتجة للربح (مجال النفط والغاز) والمؤسسات العمومية المكلفة بتوزيعه وتسويقه. كما تسيطر على المؤسسات العمومية الكبرى المكلفة بالبنية التحتية على المستوى الوطني التي تتحصل على رؤوس أموالها من عائدات الربح مباشرة، في حين تكتفي بفتح المنافسة الاقتصادية للقطاع الخاص في مجالات اقتصادية تجارية وخدمائية أخرى جد محدودة.

المبحث الثاني: دراسة أنموذج دولة الغابون

يعود السبب الرئيسي في اختيار دولة الغابون في هذه الورقة المتعلقة بفهم أعمق حول الدولة الريعية النفطية في إفريقيا، إلى كونها عرفت صيرورة سياسية واقتصادية بعد الاستقلال تحمل فيها العديد من أوجه التشابه مع دول وسط إفريقيا وإفريقيا الاستوائية. خاصة وان عديد تلك الدول عرفت الظاهرة الاستعمارية الفرنسية في الفترة نفسها تقريبا من منتصف القرن التاسع عشر إلى غاية منتصف القرن العشرين. سيساهم ذلك حتما في فهم طبيعة الدولة الريعية النفطية في كل الحالات تقريبا في وسط إفريقيا وإفريقيا الاستوائية وهي على وجه الخصوص: الغابون - الكونغو برازافيل - غينيا - الكامرون - النيجر - تشاد (...).

أن تتبع التجربة الغابونية في هذا السياق يجعلنا نميز بين ثلاثة فترات رئيسية، ليس اختزالا للتاريخ الثري لدولة الغابون ولكن ذلك سيساعدنا كثيرا في فهم تلك التجربة. تتمثل المرحلة الأولى في فترة حكم الرئيس "عمر بونغو" (Omar Bongo) من 1967 إلى غاية 1990، ثم المرحلة الثانية دائما

في ظل حكم الرئيس "عمر بونغو" من 1990 إلى غاية 2009، ثم المرحلة الأخيرة وهي فترة حكم الرئيس "علي بونغو" من 2009 إلى غاية اليوم.

المطلب الأول: المرحلة الأولى : 1967 - 1990

قبل اكتشاف البترول في الغابون وبداية استغلاله سنة 1959 ، شكلت تجارة الخشب أهم نشاط اقتصادي في دولة كانت تضم عدد قليل جدا من السكان على مساحة قدرها 267000 كم² . يتوزعون على حوالي خمسون اثنيه أهمها أربعة ائنيات هي: "الفانغ " 30% من عدد السكان و "امبوي" 15% و"اوامبابا" 14% و "امبيني " 12% . خضعت الغابون مع بعض المناطق الإفريقية الأخرى للاستعمار الفرنسي منذ سنة 1839 وتحصلت على استقلالها الرسمي في أوت من سنة 1960 ، حيث وفي غضون السنة الموالية تم انتخاب "ليون امبا" أول رئيس للغابون المدعم بقوة من فرنسا ، والذي ادخل البلاد بعد ذلك في حالة من عدم الاستقرار السياسي بعد تبنيه لتوجهات وسياسات ديكتاتورية كانت أهمها حله للجمعية الوطنية (البرلمان) في بداية سنة 1964 ، وهي السنة نفسها التي شهدت أول انقلاب عسكري في البلد أفشلته فرنسا للدفاع عن حليفها بتدخلها عسكريا مباشرة لإرجاع الرئيس امبا إلى سدة الحكم. وانتهت فترة حكم الرئيس "ليون امبا" بعد وفاته سنة 1967. تولى بعد ذلك نائب الرئيس "عمر بونغو" السلطة مباشرة في 02 ديسمبر 1967 والذي مكث فيها ثلاثة وأربعين سنة من الحكم حتى وفاته سنة 2009.¹²

من الناحية الاقتصادية تميزت المرحلة الأولى من حكم الرئيس عمر بونغو بثلاثة قضايا رئيسية شكلت في مجملها طبيعة المنظومة الاقتصادية لدولة الغابون بعد الاستقلال:

تتعلق القضية الأولى بالحالة التنموية الأولى التي باشرها الرئيس الجديد مستفيدا من الطفرة الاقتصادية الناتجة عن الارتفاع في مداخل البترول الناتجة هي الأخرى عن زيادة محسوسة في مستويات الإنتاج، والتي تطورت من 177000 طن من احتياطي النفط سنة 1957 إلى مليون طن سنة 1965 ثم إلى 5 مليون طن سنة 1970 و 11 مليون طن سنة 1975¹³ وفي هذا السياق قرر رئيس الدولة ومؤسس الحزب الحاكم "الحزب الديمقراطي الغابوني" عمر بونغو الشروع في مجموعة كبيرة من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية خاصة ما تعلق بتحديث العاصمة "ليبروفيل" وخط السكة الحديدية الرابط بين اكبر مدينتين في الدولة "ليبروفيل وفرانس فيل" على طول 650 كلم. إضافة إلى إستراتيجية صناعية كبرى منها ما تعلق بالخشب وبعض المعادن الأخرى على رأسها اليورانيوم والمغنيزيوم، ومن جهة أخرى بعض الصناعات التي سوف تحل محل الاستيراد الخاص بمجالات التغذية والصحة خاصة. وفق مقارنة توزيعية تراعي الجغرافيا الوطنية من جهة وادر ماج اكبر عدد من النخب الغابونية الجديدة من جميع الاثنيات في إطار من المركزية المتشددة.¹⁴ مما جعل الغابون

تنتقل بشكل واضح إلى دولة ربعية نفطية وفق المفهوم الذي قدمه "ريكاردو سواراز دي ايليفيرا" الباحث في قضايا الدول النفطية في إفريقيا. كان ذلك كله على حساب الميزانية العمومية (دون تدخل للقطاع الخاص)، مما شكل ارتفاعا رهيبا للإنفاق العمومي سبب عجزا ماليا واضحا. أدى ذلك إلى تدخل الطرف الفرنسي بشكل مباشر لتسوية الوضعية المالية للغابون سنة 1977. إلا أن الطرف الفرنسي سوف لن يتمكن من ذلك بمناسبة الأزمة المالية الثانية سنة 1986-1987 والتي أعقبت الانخفاض الشديد في سعر برميل النفط من جهة و استمرار الارتفاع في الإنفاق العمومي والذي انتقل من 4 مليار فرنك فرنسي عشية الاستقلال إلى 700 مليار فرنك فرنسي سنة 1986 لتوسعة وتجسيد العديد من المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والخدمات خاصة في قطاعات التعليم والجامعات والصحة العمومية والموانئ والمطار والإعلام والاتصال، والذي تزامن مع موجة كبيرة من التوظيف في قطاع التوظيف العمومي، بالرغم من أن عدد السكان لم يكن يتعدى مليون ومائة ألف نسمة.¹⁵

تتعلق القضية الثانية بتوجه الغابون نحو الاستدانة الخارجية من صندوق النقد الدولي، هذا الأخير فرض سياسة للتعديل الهيكلي والمالي للاقتصاد الغابوني منذ ديسمبر 1986 الذي بات مجبرا على التكيف مع الشروط النيوليبرالية الجديدة للصندوق التي ستعوض بشكل شبه كلي السياسة الاقتصادية والاجتماعية الموجهة التي كان الغابون قد اعتمدها منذ الاستقلال. كان لتلك السياسات الجديدة الأثر السلبي جدا على الأوضاع الاجتماعية للسكان اللذين ورغم قلة عددهم مقارنة بالدول الإفريقية النفطية الأخرى، إلا أن الوظيفة التوزيعية والسياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة لم تنجح في تحويل العائدات الربعية النفطية نحو بناء اقتصاد منتج قوي. وسينتظر الغابونيون مرة أخرى حتى اكتشاف الحقل النفطي الجديد بمنطقة "رابي قونغوا" سنة 1987 وبداية استغلاله سنة 1989 من اجل تحسين الأوضاع الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والغذاء والصحة نوعا ما. ولقد أكد ذلك مرة أخرى الطبيعة الربعية لدولة الغابون.¹⁶

وتتعلق القضية الثالثة ضمن القضايا التي تساعد على الفهم العميق لطبيعة الدولة الربعية النفطية في وسط إفريقيا عامة والغابون خاصة (تتعلق) بالتعارض الصريح بين الطبيعة الربعية للدولة من جهة ومستوى ديمقراطية النظام السياسي عامة وفشل منظومة الفصل بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية بشكل خاص. حيث وبعد وصوله مباشرة للسلطة سنة 1967 عمل "عمر بونغو" على تأسيس حزبه الجديد في 11 مارس 1968 الحزب الديمقراطي الغابوني وإعلانه في اليوم الموالي لذلك انه الحزب الوحيد في البلد مع حله لجميع الأحزاب السياسية الأخرى التي تشكل بالنسبة للرئيس الجديد أدوات لتنشيط التوجهات الاثنية في حين أن الحزب الواحد سيعمل على

تعزيز الوحدة الوطنية. بقي الحزب الديمقراطي الغابوني يسيطر على جميع مقاعد البرلمان باعتباره الحزب الوحيد إلى غاية نهاية سنة 1991 تاريخ إقرار التعددية الحزبية في الغابون، في ظل نظام دستوري يعطي الأولوية والصلاحيات الواسعة لمؤسسة الرئاسة مقارنة بالمؤسسات الدستورية الأخرى، وهو الدستور الذي خضع لعدة تعديلات دستورية كانت تهدف في كل مراحلها إلى تعزيز صلاحية رئيس الجمهورية شخصيا، والذي هو في الوقت نفسه السكرتير الأول للحزب الذي يعين الوزير الأول وجميع الوزراء من الحزب وهم مسؤولون إمامه، في ظل وجود معارضة ضعيفة جدا بحكم سيطرت الحزب الواحد ومؤسسة الرئاسة على كل الشأن السياسي. أن الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي الذي عرفه الغابون في هذه المرحلة ناتج بالأساس للدعم الفرنسي المباشر للسلطة في الغابون من جهة وإلى العائدات الكبيرة للريع النفطي مقابل العدد القليل من السكان من جهة أخرى، عرف هزات عديدة كانت أبرزها الإحداث التي أعقبت انتخاب فرونسا ميران في فرنسا سنة 1981، حيث بدأت تتشكل معارضة حقيقية لنظام الحكم في الغابون الذي تأثر كثيرا بتراجع أسعار النفط عالميا بداية من سنة 1986 مما أدى إلى تراجع واضح في الأداء التوزيعي والتنموي للحكومة المركزية.¹⁷

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: 1990 – 2009

شكلت الإحداث والاضطرابات التي أعقبت سياسة التقشف المعلنة من طرف الحكومة بداية لازمة سياسية جديدة في الغابون في بداية سنة 1990 والتي أدت إلى التحول لأول مرة منذ الاستقلال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية من خلال السماح بتأسيس أحزابا سياسية جديدة. إلا أن مقتل "جوزاف رونجاني" احد رموز المعارضة في الغابون شكل من جديد بداية لمظاهرات عنيفة جدا خاصة في مدينتي "ليروفييل" و "بورت جونتيل" التي ينحدر منها، قبل أن تتدخل القوات الفرنسية عسكريا للحفاظ على الأمن العام ومساندة الرئيس "عمر بونغو".¹⁸

خلال السنوات اللاحقة لذلك حافظ الرئيس "بونغو" على السلطة بشكل صعب جدا في ظل نظام التعددية الحزبية الجديد، ففي أول انتخابات رئاسية تعددية سنة 1993 تحصل عمر بونغو على 51% من الأصوات وفاز بعهدة انتخابية من خمسة سنوات مقابل معارضة قادها المبرمج المسيحي "بول امبا ايبسول". لم تؤدي الانتخابات الرئاسية إلى الاستقرار السياسي المفقود في الغابون، حيث وبداية من سنة 1994 وبغرض الاستجابة لبرنامج إعادة الهيكلة المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، تم إجراء المراجعة الإجبارية للعملة الوطنية الغابونية CFA والتي نتج عنها تراجع كبير في القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة رهيبية في معدلات البطالة، نشبت عدة مظاهرات عنيفة وإضرابات قادتها المعارضة أجبرت السلطة وبمساعدة فرنسية على التفاوض مع المعارضة

وإدماجها من خلال استفادتها من توزيع العائدات الربعية النفطية في إطار نظام سياسي هجين يضم المعارضة ولكن تسيطر فيه السلطة التنفيذية وعلى رأسها الرئيس "عمر بونغو"¹⁹. بالرغم من برنامج الخصخصة الذي اعتمده دولة الغابون في السنوات اللاحقة (استجابة لبرنامج إعادة الهيكلة المفروض من طرف صندوق النقد الدولي) والذي شمل العديد من القطاعات أبرزها قطاعات الفلاحة والنقل والسكك الحديدية والاتصالات بالشراكة مع متعاملين خارجيين من فرنسا وبلجيكا والمغرب على وجه الخصوص، إلا أن الاقتصاد الغابوني لم يتحرر من تبعيته الكبيرة للنفط ولم تتغير الطبيعة الربعية للاقتصاد الغابوني. حيث بقي النفط يشكل ما بين 48% إلى 57% من الدخل الاجمالي العام و80% من إجمالي الصادرات، في حين تشكل قطاعات مهمة أخرى نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالنفط، أهمها قطاع الزراعة وتربية المواشي والصيد الذي بقي يشكل نسبة 3.4% من إجمالي الدخل العام وقطاع المناجم الذي شكل 2.9% من إجمالي الدخل العام، هذا بالرغم ما تملك الغابون من مؤهلات فلاحية ومنجمية ضخمة أهمها المغنيزيوم، الذي تشكل احتياطاته في الغابون ثالث احتياط عالمي بعد روسيا وجنوب إفريقيا. ويشكل الاقتصاد الغابي والخشب ما نسبته 1.5% من إجمالي الدخل العام بالرغم من انه الاقتصاد الأصلي للغابون قبل اكتشاف النفط.²⁰

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: ما بعد 2009 .. فترة حكم الرئيس "علي بونغو"

فاز "علي بونغو" ابن الرئيس السابق ووزير الدفاع منذ سنة 1999 ب 41% من الأصوات في انتخابات رئاسية مسبقة من دور واحد نظمت في الغابون بعد وفاة الرئيس "عمر بونغو" في 8 جوان 2009. مثل ذلك بداية عهد جديد في الغابون على اعتبار أن الرئيس الجديد الذي ينتهي إلى النخبة المتعلمة الجديدة سرعان ما عبر عن توليه لمسار جديد على المستوى السياسي الدبلوماسي والاقتصادي. كان واضحا جدا أن الرئيس "علي بونغو" يريد تقليص النفوذ الفرنسي في البلاد من خلال تطويره لعلاقات دبلوماسية بديلة مع الصين ودول جنوب شرق آسيا أبرزها ماليزيا وسانغفورة وأوروبا مع الطرف البريطاني. كما توجه نحو بناء علاقات إقليمية جديدة خاصة مع رواندا والكاميرون. أما على المستوى الداخلي فالأمر لم يكن كذلك، لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 بداية لانقسامات ذات طابع اثني وجغرافي تعمقت أكثر بمناسبة انتخاب الرئيس علي بونغو لولاية ثانية سنة 2016، حيث عرفت البلاد موجة من الاضطرابات والمظاهرات العنيفة بداية من شهر أوت 2016 كردة فعل على نتائج الانتخابات التي أظهرت تفوق الرئيس علي بونغو على منافسه "جون بانغ" بفارق 5000 صوت فقط، كما أظهرت النتائج أن المنافس "جون بانغ" فاز في العاصمة وفي ثلاثة أرباع الدوائر الانتخابية، وان الرئيس تركزت أصواته المهمة في معقل أسرته بمنطقة "هوت

أوقووي"، كما أن نتائج تلك الانتخابات تلقت انتقادات كبيرة جدا من طرف المراقبين خاصة منظمة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الفرانكفونية. تزامنت الانتخابات الرئاسية لسنة 2016 مع أزمة سياسية أخرى على مستوى الحزب الديمقراطي الغابوني بين الجناح التقدمي الذي يقوده الرئيس والجناح الرجعي الذي يمثله الحرس القديم في الحزب الذي أصبح يعبر صراحة عن استيائه من التوجهات الجديدة للرئيس علي بونغو، وأزمة أخرى على مستوى الجهة الاثنية والعائلية الداعمة للرئيس والتي أصبحت هي الأخرى منقسمة اتجاه مسألة مواصلة الدعم للرئيس علي بونغو. في هذا السياق كله تم تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان من المفروض أن تكون سنة 2016.²¹

اقتترنت تلك الأزمات السياسية مع أزمة اقتصادية حادة سنة 2016 نتيجة انخفاض مهم في سعر النفط في الأسواق العالمية من جهة وتراجع مستويات إنتاج النفط في الغابون وتراجع مخزونه منه من جهة أخرى. حيث تراجعت مداخل النفط من 1300 مليار (فرنك وسط إفريقي CFA) سنة 2014 إلى 420 مليار (فرنك وسط إفريقي CFA) سنة 2016. لقد أدى ذلك بالحكومة الغابونية إلى التوجه من جديد إلى الاستنجد بالاستدانة الخارجية من خلال إبرام اتفاق جديد في جوان 2017 مع صندوق النقد الدولي الذي فرض شروطه المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد الغابوني. تزامن ذلك مع موجة كبيرة من الاضطرابات الاجتماعية والإضرابات التي عرفتها العديد من القطاعات أهمها قطاع الصناعات البترولية، مما أدى إلى انسحاب بعض الشركات المهمة العاملة خاصة في قطاع النفط وأهمها شركة "شال" SHELL الموجودة في الغابون منذ سنة 1964 مع عدم وجود شركة وطنية غابونية لاستخراج وتصدير النفط منذ 1987. كانت نتيجة ذلك انحصار الإنتاج النفطي في بعض الحقول الصغيرة. إضافة إلى الأزمة التي بات يعرفها قطاع الخشب بعد إجراءات التصدير الجديدة التي اعتمدها الحكومة بعد سنة 2010.²²

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الغابونية لتدارك تلك الوضعية الاقتصادية الهشة ومنها تعديل قانون المحروقات بهدف جلب بعض الشركات العالمية المعروفة للعمل في الغابون، ومنها كذلك التوجه نحو تأسيس "نادي ليبروفيل" بالشراكة مع نادي باريس لمعالجة مشكل الديون الداخلية موازاة مع متابعة سياسة التعديل الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي، لم تتمكن الحكومة إلى حد الآن من هشاشة المنظومة الاقتصادية، التي وعلى ضوء العديد من التقارير المتخصصة في الشأن الاقتصادي للغابون يتطلب وبشكل مستعجل جدا معالجة بخمسة قضايا رئيسية باتت تعاني منها الغابون: تتعلق القضية الأولى بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخلص من التبعية المفرطة للنفط والذي بقي يشكل نصف الدخل الإجمالي العام و75% من صادرات البلد. وتتعلق القضية الثانية بضرورة التخلص من الديون وخدمات الديون الخارجية المرتفعة جدا والتي

أصبحت تشكل 29.2% من إجمالي الدخل العام مما أصبح يشكل عبئا حقيقيا على الاقتصاد الغابوني والوضعية الاجتماعية التي عرفت تدهورا ملحوظا منذ سنة 2016 بسبب انخفاض التحويلات الاجتماعية في الميزانية الوطنية. وتتعلق القضية الثالثة بالضرورة الملحة للتوجه نحو تجسيد الحكامة المالية من خلال ضبط النفقات العامة في الميزانية الوطنية خاصة في القطاعات غير المنتجة والعمل على القضاء على الفساد المرتبط بمجال تصدير النفط (البتر ودولار). أما القضية الرابعة فتتعلق بضرورة خفض الواردات الاستهلاكية خاصة (الغذاء والدواء) والتي بلغت نسبة 60% من حاجيات البلد سنة 2017، مما أصبح يؤثر بقوة على القدرة الشرائية للمواطنين في ما تعلق بالسلع الغذائية الأساسية والدواء وعلى ارتفاع معدلات الفقر في الغابون. حيث وبالرغم من أن عدد سكان الغابون قليل جدا مقارنة بالدول النفطية الإفريقية الأخرى (1 مليون و700.000 نسمة) وبالرغم من أن الحكومة أعلنت في برامجها أنها تجعل من القضاء على الفقر في الغابون أولوية قصوى من خلال خفض معدل الفقر إلى نسبة 13.5% سنة 2015، إلا أن تحقيق هذا الهدف بات صعب المنال. في هذا السياق يشير تقرير للبنك العالمي لسنة 2001 أن ثلاثة أرباع سكان المدينتين الكبيرتين في الغابون لا يتحصلون على الكهرباء والماء بشكل منتظم ودوري.

أما القضية الخامسة فهي تتعلق بضرورة تجسيد العدالة الاجتماعية والتوازن التنموي الجهوي في الغابون، الذي بات يعرف اللامساواة الاجتماعية من خلال وظيفة توزيعية ضعيفة للنظام السياسي كانت دائما لصالح زبائنية المجموعة الحاكمة التي توسعت منذ الاستقلال حول شخص الرئيس عمر بونغو ثم ابنه علي بونغو. كما أن عدم التوازن الجهوي راجع بالأساس إلى أن النشاط الاقتصادي بات كله تقريبا متمركزا في بعض المدن الكبرى فقط، وان 1% فقط من الأراضي الزراعية مستغلة، في حين يستورد الغابون كل مواده الغذائية تقريبا الخارج (الطماطم من جنوب إفريقيا والبطاطا من فرنسا كأمثلة على ذلك).

خاتمة:

تعد الحالة الغابونية أنموذجا للدراسات الخاصة بفهم الدولة الربعية النفطية في إفريقيا عامة وإفريقيا الاستوائية خاصة، أنها تجمع العديد من خصائص الحالات الأخرى في إفريقيا لا سيما نيجيريا - غينيا الاستوائية - التشاد - الكامرون - الكونغو الديمقراطية وغيرها. هي كلها حالات تحولت إلى دول ربعية بعد اكتشاف النفط في إفريقيا وبداية استغلاله منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي. يمكننا في هذا السياق تقديم بعض الاستنتاجات التي تساعد على التقرب من مفهوم الدولة الربعية النفطية في إفريقيا والتقرب كذلك من طبيعة اقتصادها السياسي خاصة ما تعلق بنسق الوظيفة التوزيعية لعائدات الربيع ودوره في القضاء على الفقر واللامساواة الاجتماعية

والنزاعات الأهلية.

الاستنتاج الأول: الأزمة الهيكلية

يتعلق الاستنتاج الأول بطبيعة الأزمة الاقتصادية في الدولة الريفية في حد ذاتها في الحالة الإفريقية، والتي يمكن وصفها بأنها أزمة هيكلية لا يمكن معالجتها وفق سياسات ظرفية، على اعتبار أن هذه الحالات وبالإضافة إلى ارتباطها الشديد باقتصاد البترول فهي لا تستطيع استخراجها ولا تسويقه ولا تتحكم حقيقة في أسعاره إلا من خلال المؤسسات العالمية في المجال. فما عدا نيجيريا لا تمتلك أغلبية الدول مؤسسات وطنية لاستخراج النفط وتسويقه بل هي تعتمد في ذلك كلية على المؤسسات المعروفة عالميا من خلال عقود الامتياز. هذا ما يجعلها رهينة الربح داخليا وخارجيا.

الاستنتاج الثاني: المرض الهولندي

الاستنتاج الثاني الذي يمكن أن نسوقه في هذا السياق هو أن كل تلك الحالات من الدول الريفية النفطية الإفريقية عرف ما اصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي، حيث يترتب عن اكتشاف وبداية استغلال مورد طبيعي أو استراتيجي ثمين في بلد ما في لحظة من لحظات تطوره انعكاسات سلبية على المنظومة الاقتصادية برمتها حيث يؤدي ذلك إلى تراجع وضعف النشاط الاقتصادي في المجالات الأخرى غير الريفية مثل الصناعة خاصة وضعف مساهماتها الحقيقية في إجمالي الدخل العام، وتراجع القيمة الحقيقية للعمل والمبادرة والابتكار، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات الاستهلاك والرّفاه والإنفاق الحكومي المركزي (مع ارتفاع معدلات الفساد بالنسبة للدول غير الديمقراطية).

الاستنتاج الثالث: الزبائنية السياسية والاقتصادية

ويتعلق أساسا بسيطرة الحكومة على عائدات الربح النفطي وإعادة توزيعها وفق منطلقات سياسية غير تنموية لها علاقة بتعزيز بقائها في السلطة من خلال توسعة زبائنتها في الداخل والخارج. مما أصبح يؤثر جدا على عدالة الوظيفة التوزيعية لتلك الأنظمة السياسية الإفريقية. لقد نتج عن ذلك ارتفاع معدلات الفقر والتهميش والنزاعات الداخلية لدى الفئات والجهات المهمشة. والابتعاد شيئا فشيئا عن تجسيد النموذج الديمقراطي المفتوح الكفيل بالمحافظة على حقوق الإنسان وترقيتها.

الاستنتاج الرابع: التبعية

إن ضعف المنظومة الاقتصادية للدولة الريفية النفطية في إفريقيا جعلها شديدة الارتباط بالأسواق والإطراف الخارجية (دولا ومنظمات وشركات كبرى)، مما أفقدها حرية واستقلالية قرارها الاقتصادي والسياسي على حد سواء. حيث تستجيب نظمها السياسية لانتظارات المواطنين في

يتعلق خاصة بالمواد الغذائية والصحة والنقل والإسكان كلما ارتفع سعر النفط وارتفعت مستويات إنتاجها له، والعكس صحيح.
الهوامش:

¹ Jacques Chevallier, " **l'état régulateur**", Revue française d'administration publique, n° 111, 2004, pp. 478-480

² Grégory Kalflèche, " **Les interventions de la puissance publique en matière économique**", Droit administratif et administration, n°23, pp.133-134.

³ Philippe Hugon, " **la politique économique de le France en Afrique : La fin des rentes coloniales ?**", Editions Karthala ",Politique africaine, 2007/1 N°105, pages 54 à 69

⁴ سعد محمود الكواز، " الدولة الربعية والاقتصاد الربعي: بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص"، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، مجلد 7 العدد 2، افريل 2018، ص.61.

⁵ المرجع نفسه، ص.64.

⁶ Fatiha Talahite, " **Le concept de rente appliqué aux économies de la région MENA. Pertinence et dérives**", HAL, 2007, pp.2-4.

⁷ Tasneem Sikander, " **Dimensions of Political System**", International Journal of Business and Social Science", Vol. 6, No. 4(1); April 2015, pp.90-92.

⁸ Ibid, p.94.

⁹ Geneviève Azam, " **économie social, Tiers Secteur, économie solidaire, quelle frontières ?**", Revue du MAUSS, no 21, 2003/1, pp.152-156.

¹⁰ Yasuyuki Matsunaga, " **L'État rentier est-il fractaire à la démocratie ?**", Critique internationale n°8 - juillet 2000, pp.50-53.

¹¹ Ibid, pp.50-53.

¹² Francois gaulme, " **le retour de l'ajustement la crise des payes pétroliers d'Afrique central le Gabon et le Congo Brazzaville**", IFRI, 07/2018, pp.9-11.

¹³ Gwenaëlle Otando, " **Institution, gouvernance et développement économique : problèmes , reformes et orientation de l'économie gabonaise**", Marché et organisations, N°14, 2011/2, pp.144-146.

¹⁴ Francois gaulme, op, cit, pp.9-11.

¹⁵ Ibid, pp.9-11.

¹⁶ Gwenaëlle Otando, op, cit, pp.133-134.

¹⁷ Thomas Atenga, " **Gabon : apprendre a vivre sans pétrole**", Politique africaine, N° 92, 2003/4, pp.121-122.

¹⁸ François Gaulme, " **Le Gabon à la recherche d'un nouvel ethos politique et social**", politique africaine, N°43, 1991/10, pp.50-55.

¹⁹ Ibid, pp.50-55.

²⁰ Thomas Atenga, op, cit, pp. 122-125.

²¹ Christian Gambotti, " **Gabon, pays émergent Les ambitions du Plan stratégique Gabon émergent 2025**", Géographie, n°68, 2014/1, pp.160-161.

²² ---" **Evolution récente de l'économie gabonaise et perspectives 2017-18**", IN : www.bdeac.org